قرار جمهوري بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية

■ صنعاء / سبأ :

صدر أمس الأول القرار جمهوري رقم (50) لسنة 2013م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية فيما يلي نصه :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (184) لسنة 2011م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتسمية أعضائها وتعديله.

وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين بتاريخ 23 / 11 / 2011م.

وبناءً على اقتراح وزير الداخلية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قـرر :

مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية :

مادة (1) بهدف إعادة تنظيم وهيكلة وزارة الداخلية إلى إنشاء جهاز شرطة مهني وطني ، على أسس علمية، تنفذ القانون بدقة وصرامة ، وتحترم حرية المواطنين وتحفظ كرامتهم ، كما تحترم حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ، وتسعى إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطنين حتى تصل إلى كسب ثقتهم وتعاونهم في الوقاية من الجريمة ومكافحتها بعد أن فقدت علاقة الثقة بين الشرطة والمواطنين في السنوات الماضية .

وعلى هذا الاساس ، وعلى فهم (مهنية العمل الشرطي) بأنه الحيادية الكاملة والتخصص في الممارسة الأمنية ، والابتعاد عن الولاءات الضيقة (القبلية والعشائرية والمذهبية والعنصرية والحزبية والشخصية) وجعل الولاء لله ثم للوطن هو المحرك الاساس لعمل الشرطة في ظل سيادة القانون فقط فإن هيكل وزارة الداخلية الجديد يلبي هذه الأهداف من خلال الاسس والمبادئ الآتية:

1 - وضوح المهام والاختصاصات وعدم التداخل في الوظائف .

2 - الايمان بمنح الصلاحيات والابتعاد عن المركزية .

3- التكامل في كل أعمال الشرطة ، مع مراعاة التخصص والمسئولية .

4 - الايمان بضرورة الرقابة والمحاسبة ، ومكافحة التجاوزات في سلك الشرطة ، وخاصة في التعامل مع المواطنين وحقوقهم وحرياتهم ومكافحة الفساد في كل الممارسات والإجراءات .

5- إشاعة مبدأ (الشفافية) لإتاحة الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني لتكون جهازا رقابيا على أداء رجال الشرطة وسلوكياتهم .

6- التركيز على مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في حياة المواطنين وفي الوطن ، بوصفها أساس جهود جهاز الشرطة والأمن .

7 - وحدة القيادة والسيطرة والإشراف والتوجيه ، ومنح الصلاحيات في كل إطار جغرافي للمسئول الأول.

8- استحداث إدارات ووحدات جديدة تتلاءم مع تحقيق الأهداف المطلوبة في الهيكل الجديد .

9- تحقيق (الوحدة الوطنية) لبناء جهاز الشرطة بدءا من القبول في الكليات أو المعاهد أو التجنيد في المعسكرات ، بعيدا عن (المركزية) .

10- فعالية التقييم وتجاوز الأخطاء والمعوقات ، ثم التطوير المستمر لأداء الشرطة وإمكاناتهم الفنية والتقنية .

وتنظم اللوائح هذه الأسس وغيرها ، كما تنظم العلاقة بين الأجهزة الرئيسية وفروعها ومهامها .

مادة (2) تتسلسل خطة السلطة والقيادة على النحو التالي:

أولا : تسلسل خط السلطة والقيادة :-

1 - وزير الداخلية

2 - نائب وزير الداخلية .

3 - وكيل قطاع الأمن والشرطة / ووكيل الخدمات المدنية / ووكيل الموارد البشرية والمالية.

4 - وكيلان مساعدان لوكيل قطاع الأمن والشرطة / ووكيلان مساعدان للوكيل للموارد البشرية والمالية .

ثانيا : وزير الداخلية ويتبعه مباشرة :

1 - أكاديمية الشرطة .

2- قوات الأمن الخاصة .

3 - مصلحة خفر السواحل .

4 - الإدارة العامة للشئون القانونية وقضاء الشرطة .

5 - الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم .

6 - الإدارة العامة للتعاون الدولي والشرطة الجنائية الدولية .

7- الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب .

8 - إدارات أمن المحافظات .

9 - مكتب الوزير

10 - مكتب المستشارين

ثالثاً نائب الوزير ويتبعه مباشرة :

1- المجلس الأعلى للشرطة .

2- المفتش العام : وتتبعه الإدارات العامة التالية :

أ- الإدارة العامة لمكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة .

ب - الإدارة العامة للرقابة والتفتيش .

ج - الإدارة العامة لحقوق الإنسان .

د - الإدارة العامة للجودة الشاملة .

3 - الإدارة العامة للتوجيه المعنوي والعلاقات العامة .

4 - الإدارة العامة لمركز المعلومات .

رابعاً: وكيل قطاع الأمن والشرطة ويتبعه مباشرة :

1 - الإدارة العامة للقيادة والسيطرة .

2 - الإدارة العامة للاتصالات .

3- الوكيل المساعد للأمن الجنائي ، ويتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة للبحث الجنائي .
- الإدارة العامة للأدلة الجنائية .
- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .
- الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة .
- الإدارة العامة لحماية الأسرة .

4 - الوكيل المساعد لعمليات الشرطة ويتبعه الإدارات العامة التالية :

- الإدارة العامة لشرطة السير .
- الإدارة العامة لشرطة الدوريات وأمن الطرق .
- الإدارة العامة لحراسة المنشآت وحماية الشخصيات .
- الإدارة العامة للشرطة السياحية وحماية الآثار .
- الإدارة العامة لأمن المنافذ والمطارات .

خامساً: وكيل قطاع الموارد البشرية والمالية ويتبعه مباشرة :

1 - الوكيل المساعد للموارد البشرية ، وتتبعه الإدارات العامة التالية :-

- الإدارة العامة لشئون الضباط .
- الإدارة العامة لشئون الأفراد .
- الإدارة العامة للتقاعد .
- الإدارة العامة للتأهيل والتدريب .
- الإدارة العامة للإعداد البدني والرياضي .

2- الوكيل المساعد للتجهيزات والموارد المالية ، وتتبعه الإدارات العامة التالية :-

- الإدارة العامة للشئون المالية .
- الإدارة العامة للإمداد والتموين .
- الإدارة العامة للمشروعات والأراضي والإسكان .
- الإدارة العامة للخدمات الطبية والاجتماعية .

سادساً : وكيل قطاع الخدمات المدنية ، ويتبعه المصالح التالية :-

- مصلحة الأحوال المدنية .
- مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .
- مصلحة التأهيل والإصلاح .
- مصلحة الدفاع المدني .

مادة(3) على وزير الداخلية استكمال اعداد المهام والاختصاصات التفصيلية لهذا الهيكل ضمن اللائحة التنظيمية للوزارة .

مادة (4) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء
بتاريخ 11 / ربيع ثاني /1434هـ
الموافق 21 / فبراير /2013م

اللواء /د. عبد القادر محمد قحطان وزير الداخلية
محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء
عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية

مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت يتحدث لـ 14 أكتوبر:

البنك الدولي تعهد في مؤتمر الرياض بتقديم (400) مليون دولار لمساندة اليمن وقد بدأ تنفيذ تعهداته

الحكومة اليمنية نجحت في وقف الانكماش الاقتصادي الناجم عن الأزمة غير أن الاقتصاد لم يشهد توليد فرص العمل

التقى المجتمع الدولي في شهر سبتمبر من العام الماضي في مناسبتين لمناقشة تقديم المساندة لجهود الإعمار الاقتصادي والانتقال السياسي في اليمن، وكانت المحصلة النهائية لمؤتمر المانحين في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في مدينة نيويورك هي تعهدات بتقديم ما مجموعه 7.5 مليار دولار، وسيكون هذا المبلغ كافيا لسد عجز الميزانية في خطة حكومة المصالحة الوطنية من أجل الإعمار، وهي جهد طموح يهدف إلى تقديم خدمات عاجلة إلى أشد الناس احتياجا، وخلق فرص العمل، وتحقيق استقرار الاقتصاد. وسوف يكون تنفيذها ضروريا لخلق بيئة تكفل استمرار العملية السياسية الجارية في الوقت الحالي.

وإدراكا من البنك الدولي بأن الارتباطات لا تعني شيئا إلا إذا تم الوفاء بها، فقد بدأ تحويل تعهداته إلى عمل. والمشروعات الثلاثة الجديدة بإجمالي 206 ملايين دولار هي القسط الأول لتعهده العام الماضي في مؤتمر المانحين بضخ 400 مليون دولار إضافية لمساندة اليمن. وفي هذا الصدد تحدث مدير مكتب اليمن بالبنك الدولي وائل زقوت عن أهمية المشروعات الجديدة والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في خلق الظروف اللازمة لنجاح عملية التحوُّل السياسي في اليمن.. فإلى التفاصيل:

لقاء / بشير الحزمي

نعمل مع الحكومة لإنشاء مكتب المسار السريع للتعجيل بتنفيذ البرامج التي يمولها المانحون

الحكومة مطالبة بأن تعجل بتنفيذ المشروعات التي يمولها المانحون لاستعادة الثقة

■ ما هو الوضع الحالي لعملية إعادة البناء والإعمار في اليمن، وما هي أشد التحديات؟

■■ لقد أعلن الرئيس عبد ربه منصور هادي لتوه أن 18 مارس/آذار هو تاريخ بدء الحوار الوطني. وهذه خطوة مهمة في عملية الانتقال السياسي. ومن المتوقع أن يستمر الحوار الوطني ستة أشهر ليبلغ ذروته في وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونجحت الحكومة الانتقالية بمساندة من المانحين في وقف الانكماش الاقتصادي الناجم عن الأزمة. وزادت احتياطيات البنك المركزي إلى 6.2 مليار دولار بعد أن كانت قد تقلصت إلى 3.7 مليار دولار في ذروة الأزمة. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل قدره نحو أربعة في المائة هذا العام مقارنة مع صفر في المائة في عام 2012 وانكماش نسبته 19 في المائة في عام 2011. والعملة المحلية مستقرة والتضخم تحت السيطرة. غير أن الاقتصاد لم يشهد توليد فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها. ومشكلات الفقر والبطالة وغياب الأمن الغذائي على أشدها جميعا وقد سجلت بعضا من أعلى المعدلات في العالم.

التعجيل بتنفيذ المشروعات

■ ما أهمية التعهدات التي قدمت العام الماضي لمساندة جهود اليمن من أجل الإعمار والانتقال السياسي؟

■■ سيكون القطاع الخاص مصدر خلق فرص العمل وتقليص الفقر. ولكن ذلك سيستغرق وقتا. وفي الوقت نفسه، فإنه من الضروري أن تعجِّل الحكومة بتنفيذ المشروعات التي يُموِّلها المانحون لاستعادة الثقة وتحسين الخدمات وتوليد فرص عمل قصيرة الأمد. وسيتيح هذا لليمن متسعا لالتقاط الأنفاس مع سعيه لإتمام المرحلة الانتقالية واتخاذ تدابير السياسات والاستثمارات اللازمة لمساندة نمو القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة أن تسارع إلى إنشاء مؤسسة المسار السريع لاستيعاب التمويل المقدم من المانحين، وعلى المانحين الوفاء بوعودهم لليمن بالتعجيل بتقديم مساندتهم. فإذا أحس الناس بتحسن في معيشتهم وأن الغد سيكون أفضل من الأمس، فإن العملية الانتقالية ستُكلَّل بالنجاح. أمَّا إذا لم يشعر الناس بتحسن في معيشتهم، فلن تنجح العملية الانتقالية مهما يحدث في الحوار الوطني.

قدوه للوفاء بالتعهدات

■ كيف ستساهم المشروعات الثلاثة الجديدة في البرنامج العام للبنك الدولي لمساندة اليمن؟

■■ يضرب البنك الدولي مثلا يحتذى به بين المانحين. وقد تعهدنا بتقديم 400 مليون دولار إضافية في الرياض، ونحن نستثمر أكثر من نصف هذه الأموال في أقل من خمسة أشهر منذ مؤتمر المانحين. ووافق مجلس المديرين التنفيذيين الآن على ثلاثة مشروعات: الأول هو المشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي (الذي يأتي تمويله من منحة قدرها 66 مليون دولار) وسوف يساند تحسين نوعية التعليم بالتركيز على مهارات القراءة لتلاميذ المدارس الابتدائية، وفي الوقت نفسه العمل على تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد للفتيات وكذلك الأطفال الفقراء في المناطق الريفية. والمشروع الثاني (الذي يأتي تمويله من منحة بقيمة 40 مليون دولار) سيساعد على تطوير وصيانة 2300 كيلومتر من الطرق في أربع محافظات، وهي الحديدة وإب وتعز ولحج. وسوف يساعد المشروع على توليد فرص عمل قصيرة الأمد في مجال الإنشاءات، ويؤدي أيضا إلى توسيع وإصلاح مرافق البنية التحتية الأساسية، والطرق التي يحتاج إليها الناس للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والوسائل التي تكفل نمو التجارة والمعاملات التجارية. وأما المشروع الثالث (الذي يأتي تمويله من منحة قيمتها 100 مليون دولار) فسوف يُقدِّم تحويلات نقدية إلى 400 ألف منتفع من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية التابع للحكومة والذين يؤلفون أشد فئات السكان فقرا في اليمن. ونريد أن نتأكد من أن التحديات الاقتصادية التي يواجهونها لن تجبرهم على اتخاذ قرارات بالاختيار بين إطعام أسرهم أو إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وسوف تتركز هذه المشروعات الثلاثة على مساعدة الفقراء خلال هذه الأوقات العصيبة ومكافحة نقص الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل وتحسين نوعية التعليم حتى تتاح للجميع، بصرف النظر عن ظروفهم الاقتصادية، الفرصة لاكتساب المهارات الحيوية.

إطار زمني

■ ما هو الإطار الزمني للوفاء بكل التعهدات الإضافية للبنك الدولي وما هي المجالات التي ستتركز عليها؟

■■ لقد ركَّزنا برنامجنا للمساندة في العام الأول للانتقال السياسي على الاحتياجات الطارئة مثل خلق فرص عمل قصيرة الأمد ومكافحة نقص الأمن الغذائي. والآن فإننا سنُحوِّل تركيزنا إلى أجندة الأمدين المتوسط والطويل بالعمل على إيجاد الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي. ومن المقرر أن يتم العام القادم إطلاق عدد من المشروعات ذات الصلة التي يجري إعدادها. ونناقش حاليا مع الحكومة خططا للمساعدة على حوسبة وظائف البنك المركزي من أجل خلق قاعدة للقطاع المالي الحديث في اليمن، وإنشاء مزرعة المخا للرياح بوصفه مثالا لتوليد الطاقة النظيفة والمجدية اقتصاديا، والطريق البري السريع تعز- عدن بوصفه المرحلة الأولى من الشبكة الوطنية للطرق السريعة التي تربط المراكز السكانية الرئيسية وتربط اليمن بشبكة الطرق السريعة في السعودية، ومشروع لإنشاء شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتقديم الخدمات التي يقوم المجتمع المدني بإدارتها بشكل أفضل كثيرا من غيره.

مسار سريع للتنفيذ

■ ما الذي يمكن عمله أيضا لمساندة الانتقال السياسي في اليمن؟

■■ إن نجاح العملية الانتقالية سيحدده المواطن العادي في الشارع لا في جنبات قصر الرئاسة. فإذا أحس الناس بتحسن في معيشتهم وأن الغد سيكون أفضل من الأمس، فإن العملية الانتقالية ستكلل بالنجاح. أمَّا إذا لم يشعر الناس بتحسن في معيشتهم، فلن تنجح العملية الانتقالية مهما يحدث في الحوار الوطني. ويضع البنك الدولي هذا نصب عينيه، ولذا فإنه يُركِّز على التعجيل بتنفيذ مشروعاتنا الحالية لتوليد فرص عمل واستعادة الخدمات الأساسية. ونحن نعمل أيضا مع الحكومة لإنشاء مكتب المسار السريع للتعجيل بتنفيذ البرامج التي يمولها المانحون. وقد وقَّع الرئيس بالفعل مرسوم إنشاء هذا المكتب وبدأت الحكومة عملية اختيار الموظفين الرئيسيين لإدارته. ويحدونا الأمل في أن يقوم هذا الكيان ويبدأ عمله بنهاية مارس/آذار.

حشد المانحين لمساعدة اليمن

■ ما الذي نتطلعه من البنك الدولي ليقوم به في الفترة القادمة قبل انعقاد مؤتمر أصدقاء اليمن في لندن لحشد مزيد من الدعم ومتابعة المانحين للوفاء بالتزاماتهم؟

■■ البنك الدولي ملتزم بحشد المانحين لمساعدة اليمن، ونخطط لاجتماع يضم المانحين والحكومة اليمنية في صنعاء في الرابع والعشرين من الشهر الجاري لمراقبة الالتزامات المتفق عليها ، وهناك آلية مراقبة واضحة لمتابعة تنفيذ ما تم الالتزام به ، وسنعلن أسماء من لم يف بتعهداته من المانحين وفي الوقت نفسه سنبلغ أصدقاء اليمن بما قامت الحكومة اليمنية بتنفيذه ، وعلى الحكومة أن تسارع في تنفيذ التزاماتها المحددة في وثيقة الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة .

تدشين مشروع تعزيز مشاركة النساء في الحوار بتعز

■ تعز / حلمي محفوظ:

بدأ في محافظة تعز تدشين مشروع تعزيز مشاركة نساء تعز في الحوار الوطني والمرحلة الانتقالية لليمن وتقديم مسودة مقترحات بتعديلات دستورية تعزز من الحقوق والحريات للمرأة اليمنية في الدستور الجديد الذي تنفذه منظمة مستقبل جديد للتنمية (NFOD) من ضمن انشطتها لعام 2013م ..

واشارت رئيسة المنظمة رهام بدر الى وجود دورات متعددة اولها التي تقام هذه الايام لـ 25 متدربة من الحقوقيات وطالبات الجامعات والمتطوعات في منظمات المجتمع المدني بهدف طرح رؤى النساء في تعز لشكل الدستور المستقبلي لليمن بحيث يضمن للمرأة حقوقها ويعزز من فرص مشاركتها الفاعلة في بناء مستقبل اليمن الجديد .. لافتة الى ان المشروع سينفذ دورات تدريبية ومجموعة من الحملات التوعوية والإعلامية وجلسات الحوار يتم من خلالها تعريف المجتمع والنساء بالتعديلات وأهميتها بالنسبة للمرأة وحقوقها المساوية للرجل..

وأشارت الى انه سيتم تنفيذ حملة مناصرة وضغط لتعزيز مخرجات المشاركات في مسودة التشريعات الدستورية والضغط على لجنة الحوار لاخذها ضمن اجندة العمل الخاصة بالدستور في مؤتمر الحوار الوطني .

تنفيذ (41) عملية جراحية مجانية لذوي الدخل المحدود

■ لحج / محرم المحمودي:

إختتم أمس الأول بمستشفى إبن خلدون بمحافظة لحج برنامج الطبيب الزائر «الـ47 في الجراحة العامة الذي أقامته مؤسسة طيبة للتنمية في محافظة لحج بتمويل من مؤسسة «العون» للتنمية برعاية محافظ المحافظة أ. أحمد عبدالله المجيدي وإشراف مكتب الصحة والسكان بالمحافظة.

وأوضح المهندس/ عبد الرحمن خرد مدير المكتب التنفيذي لمؤسسة طيبة للتنمية أن البرنامج استهدف أبناء محافظة لحج ومن ذوي الدخل المحدود وغير القادرين على إجراء العمليات الجراحية على نفقتهم الشخصية وتم تنفيذ 41 عملية جراحية في تخصص الجراحة العامة نفذها أطباء واستشاريون متخصصون في الجراحة العامة .

وثمن المهندس عبدالرحمن خرد التعاون المثمر الذي قدمه الإخوة محافظ المحافظة ومدير مكتب الصحة وإدارة مستشفى ابن خلدون الذي أقيمت فيه البرامج الصحية للمؤسسة وقد قدم شكره الجزيل للمؤسسة «العون» للتنمية الداعم الرئيسي لهذه البرامج.

تدشين توزيع المساعدات الإيوائية والغذائية للأسر النازحة بالبيضاء

■ البيضاء / محمد المشخر:

دشن محافظ البيضاء الظاهري احمد الشدادي أمس الأول توزيع المساعدات الإيوائية والغذائية للأسر النازحة من مديرية ولد ربيع جراء المواجهات التي جرت نهاية يناير الماضي بين الجيش والعناصر الإرهابية .

وتستهدف المساعدات المقدمة من المؤسسة الاقتصادية اليمنية التي ستوزع عبر الوحدة التنفيذية لإغاثة النازحين ١٢٠٠ أسرة نزحت إلى عدة مناطق مختلفة أهمها مدينة رداع وقاع رداع وآل شربة وال سكران ووادي ثاة ونوفان بالإضافة إلى ميفعة عنس ومدينة ذمار وفقا لمسوح ميدانية أعدت لهذا الشأن.

وعقب التدشين عبر الشدادي عن تقديره لكل الجهود الإنسانية المبذولة من قبل المنظمات المحلية والدولية لتخفيف معاناة النازحين والإسهام في تلبية جزء من احتياجاتهم المعيشية الأساسية.. مشددا على ضرورة تكامل الجهود والتنسيق المشترك مع السلطة المحلية بالمديرية والوحدة التنفيذية لإغاثة النازحين لضمان تحقيق عدالة توزيع المساعدات وإيصالها لمستحقيها.

ووجه الشدادي مندوبي المؤسسة والوحدة التنفيذية باستكمال توزيع المساعدات وفقا للآلية المقرة والبرنامج الزمني المحدد ومناطق التجمعات المستهدفة والبيانات المعتمدة في ضوء نتائج المسوحات الميدانية للنازحين .

من جانبه أوضح مدير فرع المؤسسة الاقتصادية بالبيضاء نبيل محمد مفرح أن المساعدات تستهدف الأسر التي نزحت إلى مدارس او الوحدات الصحية او غيرها من المرافق الخدمية العامة في مناطق التجمعات المشمولة بالمسح ..مبينا ان المساعدات الإيوائية تتمثل في الخيم والفرش والبطانيات والوسائد في حين تشتمل المساعدات الغذائية على القمح والدقيق والأرز والسكر والصلصة والزيت والشاهي.

لجنة من صندوق المعاقين بصنعاء تطلع على أوضاع وهموم جمعية المعاقين بشبوة

■ شبوة/ عادل القباص:

بناء على توجهات من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد والمدير التنفيذي لصندوق المعاقين بالمركز الرئيس بصنعاء الأخ عبدالله الهمداني قامت لجنة خاصة من صندوق المعاقين بصنعاء بزيارة إلى محافظة شبوة، للاطلاع على نشاط وعمل وخطط وبرامج جمعية رعاية وتأهيل المعاقين بمحافظة شبوة ومعرفة الهموم والمشاكل التي تعانيها الجمعية والمركز التعليمي وتقصي الحقائق من قرب برئاسة الأخ محمد كرامة برك رئيس اللجنة رئيس صندوق المعاقين بمحافظات حضرموت وشبوة والمهرة وعضوية الإخوة عبدالله أحمد بنيان نائب رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة رئيس الدائرة القانونية بالاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين وإبراهيم محمد العماري رئيس قسم التدريب والتأهيل بصندوق المعاقين وعبدربه حميد رئيس اتحاد رياضة المعاقين.

وكانت اللجنة قد استمعت من قيادة الجمعية برئاسة الأخ محمد عوض دحيلة أمين عام جمعية رعاية وتأهيل المعاقين بالمحافظة إلى شرح عن الهموم والمشاكل التي تواجه سير عمل وأنشطة الجمعية والمركز التعليمي خلال السنوات الماضية حتى يومنا هذا فيما يتعلق بالدواء وسماعات الأذن والمساعدات الدراسية والباصات ومساعدات العمليات الجراحية وتذاكر السفر والوظائف لهذه الشريحة المهمة وتعزيز النفقات التشغيلية للجمعية والمركز التعليمي.

وقد أبدت اللجنة تفهماً وتفاعلاً مع كافة القضايا المهمة والهادفة لخدمة هذه الشريحة بحسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المركز الرئيس بصنعاء وسيتم تنفيذ أبرزها ضمن خطة العام الجاري 2013م.

كما اطلعت اللجنة على فيلم وثائقي عن عمل ونشاط وفعاليات الجمعية والمركز التعليمي وما تم توثيقه عبر مختلف وسائل الإعلام إضافة إلى زيارتهم إلى المركز التعليمي.